الموسوعه القانونيه في التحكيم الدولي

موسوعة التحكيم الدولي: من النظرية إلى التنفيذ العالمي

الدليل العملي الشامل لإجراءات التحكيم التجاري والاستثماري الدولي

ولاول مره نماذج كامله بكل مراحل التحكيم العمليه

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

باحث ومستشار قانوني

محاضر دولي في القانون والتحكيم

مؤلف ومُعَدّ موسوعات قانونية

إهداء

> **أُهدي هذا العمل إلى ربي، شاكرًا نعمته، متوكلًا على حكمته، متوكّلًا على توفيقه.**

>

> **وإلى والدي الغالي، قدوتي في العلم والخلق، الذي غرس فيّ حب المعرفة واحترام الحق.**

>

> **وإلى ابنتي صبرينال، نور عيني وفرحي، راجيًا أن يكون هذا الإرث العلمي مصدر فخرٍ لها

يومًا.**

>

> **وإلى كل باحثٍ عن العدالة، وكل محامٍ يسعى لإنصاف موكله، وكل محكمٍ يرفع راية الحياد والنزاهة في ساحات التحكيم حول العالم.**

**الفصل الثاني: اتفاق التحكيم – الصياغة،

الصلاحية، التفسير، والتحديات العملية**

مقدمة فصلية

يُعدّ **اتفاق التحكيم** حجر الزاوية في نظام التحكيم بأكمله. فهو لا يشكّل فقط الأساس القانوني لسلطة هيئة التحكيم، بل هو أيضًا الضامن الأساسي لإرادة الأطراف في الخروج عن القضاء العادي واختيار آلية بديلة لتسوية نزاعاتهم. ومن دون اتفاق تحكيم صحيح وسليم، يفقد التحكيم مشروعيته ويُصبح الحكم الصادر

عنه عرضة للبطلان أو رفض التنفيذ. ولذلك، فإن فهم طبيعة هذا الاتفاق، شروط صحته، آليات تفسيره، وتحدياته العملية—خاصة في السياقات العابرة للحدود—ليس مجرد مسألة فقهية، بل ضرورة إجرائية حاسمة لكل محامٍ، مستشار قانوني، أو محكم.

أولًا: المفهوم القانوني لاتفاق التحكيم

1. التعريف القانوني

عرفت **المادة 7 من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (2006)** اتفاق التحكيم بأنه:

> "اتفاق بين طرفين على أن يُحال إلى التحكيم جميع المنازعات أو بعضها التي نشأت أو قد تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية معينة، عقدية كانت أو غير عقدية."

ويُبرز هذا التعريف ثلاث سمات جوهرية:

- **الإرادة الحرة** (consent): وهو الركن

الأسمى.

- **الشمول أو الجزئية**: يمكن أن يشمل كل المنازعات أو بعضها.

- **الارتباط بعلاقة قانونية محددة**: سواء كانت تعاقدية (مثل عقد بيع دولي) أو غير تعاقدية (مثل المسؤولية التقصيرية الناشئة عن مشروع استثماري).

2. الشكل القانوني

- **الكتابة**: يشترط معظم التشريعات (بما

فيها **القانون المصري رقم 27 لسنة 1994**، و**القانون الفرنسي الجديد للتحكيم 2011**، و**القانون الإنجليزي للتحكيم 1996**) أن يكون اتفاق التحكيم **مكتوبًا**.

- **التفسير الواسع لـ"الكتابة"**:

- تشمل المراسلات الإلكترونية (بريد، واتساب، إلخ) إذا أثبتت الإرادة (انظر: **حكم محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 1352 لسنة 75 قضائية، 2018**).

- تشمل الإحالات إلى وثائق تحتوي على شرط تحكيم (مثل الإحالة إلى شروط عامة

تتضمّن بند تحكيم – See: *Fiona Trust v* *Privalov* [2007] UKHL 40).

ثانيًا: شروط صحة اتفاق التحكيم

1. الأهلية

- يجب أن يكون الطرفان **أهلاً للتصرف** وقت إبرام الاتفاق.

- في العلاقات التجارية الدولية، يُطبَّق **قانون مكان إبرام الاتفاق** أو **قانون المركز

الرئيسي للشركة** لتحديد الأهلية (انظر: **Article 11(1) of the New York Convention**).

2. المحل والسبب

- **المحل**: يجب أن يكون النزاع **قابلًا للتحكيم** (arbitrability).

- لا يُحكَّم في المسائل المتعلقة بالنظام العام المطلق (مثل الحالة الشخصية، الجرائم، أو المنازعات الضريبية في بعض الدول).

- في مصر، تُستبعد من التحكيم المنازعات المتعلقة بـ"الملكية العقارية" و"الحقوق العينية العقارية" (حسب تفسير المحاكم، رغم عدم ورود نص صريح).

- **السبب**: لا يُشترط سبب مستقل؛ يكفي أن يكون مرتبطًا بعلاقة قانونية مشروعة.

3. عدم وجود عيوب في الرضا

- يُبطِل الاتفاق:

- الغلط الجوهري (مثل الاعتقاد الخاطئ بأن

التحكيم إلزامي).

- التدليس أو الإكراه (خاصة في العقود الالتحاقية).

- الاستغلال (unconscionability) في العقود الاستهلاكية.

ثالثًا: تفسير اتفاق التحكيم

1. مبدأ التفسير الموسع (Pro-Arbitration Interpretation)

- تُطبّق المحاكم والمحكمون **مبدأ التفسير المؤيد للتحكيم** (favor arbitrandum)، أي:

> "إذا أمكن تفسير البند بطريقة تجعله صالحًا للتحكيم، وجب اعتماد تلك الطريقة."

- انظر: **حكم محكمة التمييز الفرنسية، 1ère Civ., 13 Dec. 2005**؛ و**حكم المحكمة العليا الأمريكية في *Mitsubishi Motors v Soler Chrysler-Plymouth*, 473 U.S. 614 (1985)**.

2. التفسير وفق إرادة الأطراف الحقيقية

- لا يُنظر إلى الصيغة اللفظية وحدها، بل إلى:

- السياق التعاقدّي.

- المراسلات السابقة.

- العرف التجاري (مثل **قواعد الإنكوترمز** أو **العادات البنكية**).

- مثال: إذا اشترط الطرفان "التحكيم في لندن وفق قواعد LCIA"، فإن ذلك يُفهم ضمنًا أن:

- مكان التحكيم (Seat) هو لندن.

- القانون المنطبق على الإجراءات هو القانون الإنجليزي.

- هيئة التحكيم تُشكّل وفق قواعد LCIA.

رابعًا: التحديات العملية في الصياغة والتطبيق

1. الصياغة الغامضة أو المعيبة

- **أمثلة على صياغات خطرة**:

- "يُحاول الطرفان اللجوء إلى التحكيم قبل اللجوء للمحكمة." **غير ملزم** (انظر: *Rakna Arakshaka Lanka v Avant Garde Maritime Services* [2019] SGCA 14*).

- "النزاعات تُحال إلى غرفة التجارة في باريس." **غير كافٍ** (لا يُحدد قواعد أو عدد محكمين).

- **الحل**: استخدام **النماذج القياسية** (Model Clauses) من مؤسسات مرموقة:

```text

Any dispute arising out of or in"
connection with this contract shall be finally
settled under the Rules of Arbitration of the
International Chamber of Commerce by
[one/three] arbitrator(s) appointed in
accordance with said Rules. The seat of
arbitration shall be [City, Country]. The
".[language shall be [Language

```

2. التحكيم متعدد المستويات (Multi-tiered Dispute Resolution)

- كثير من العقود تنص على: "مفاوضات وساطة تحكيم".

- **المشكلة**: هل يُعتبر شرط التحكيم باطلًا إذا لم تُستوفَ المراحل السابقة؟

- **الاتجاه الحديث**: لا، ما لم يُثبت أن الأطراف التزموا بحسن نية بمحاولة الحل الودي (انظر: *Cable & Wireless v IBM* [2002] EWHC 2059).

3. التحكيم في العقود الإلكترونية والذكية (Smart Contracts)

- هل يُعتد بشرط التحكيم المدمج في **العقود الذكية** (Blockchain)؟

- لا يزال الموضوع موضع نقاش، لكن **لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري (UNCITRAL)** تعمل على إطار قانوني جديد (WG III on Investor-State Dispute Settlement Reform).

خامسًا: موقف القضاء المصري والعربي

- **القضاء المصري**:

- يُطبّق **مبدأ التفسير الموسع** (انظر: **محكمة استئناف القاهرة، الدائرة 55 مدني، 2021**).

- يُصرّ على **الكتابة**، لكنه يوسع مفهومها ليشمل البريد الإلكتروني والفاكس.

- **الدول العربية الأخرى**:

- الإمارات والسعودية: تبنّتا قوانين تحكيم مستوحاة من الأونسيترال، وتُظهر ميلاً قويًّا لدعم التحكيم.

- تونس والمغرب: تعترف بأحكام التحكيم الأجنبية بسلاسة أكبر.

خاتمة الفصل

اتفاق التحكيم ليس مجرد بند في عقد؛ بل هو **عقد مستقل** (severability doctrine)

يعيش بعد فسخ أو بطلان العقد الأصلي. ولذلك، فإن دقّة صياغته، وضوحه، واتساقه مع المعايير الدولية، ليست ترفًا فقهيًا، بل ضمانة عملية لإنفاذ الحقوق عبر الحدود. وعلى المحامي أو المستشار القانوني أن يتعامل معه كما يتعامل مع "وثيقة تأسيس" لنظام قانوني خاص بين طرفين—نظامٌ قد يُقرّر مصير استثمارات بملايين الدولارات.

**الفصل الرابع عشر: تنفيذ الأحكام

التحكيمية دوليًا – اتفاقية نيويورك 1958: التطبيق والتحديات**

مقدمة فصلية

إذا كان **اتفاق التحكيم** هو مهد التحكيم، فإن **التنفيذ الدولي للحكم** هو شريان حياته. فما فائدة حكم تحكيمي—مهما بلغت دقته القانونية وعدالته الموضوعية—إذا لم يُنفَّذ في الدولة التي توجد فيها أصول المدين؟ ولقد أدركت المجتمعات التجارية الدولية هذه الحقيقة منذ عقود، فجاءت **اتفاقية الاعتراف بقرارات

التحكيم الأجنبية وتنفيذها**، المعروفة بـ**اتفاقية نيويورك 1958**، لتُشكّل العمود الفقري للنظام العالمي للتحكيم التجاري. ومع توقيع **172 دولة** عليها (حتى يناير 2026)، أصبحت الاتفاقية أداةً لا غنى عنها لكل محكم، محامٍ، أو مستثمر. غير أن التطبيق العملي للاتفاقية لا يخلو من تعقيدات فقهية وقضائية تتطلب فهمًا دقيقًا لأحكامها، ووعيًا بالاجتهادات القضائية المتنوعة عبر القارات.

أولًا: الإطار القانوني لاتفاقية نيويورك

1. الغرض والهدف

نصت **المادة الأولى** من الاتفاقية على أن تُطبّق على:

> "القرارات التحكيمية التي تصدر بشأن منازعات بين أشخاص يُعتبرون خاضعين لقوانين دولتين مختلفتين."

ويُقصد بـ"القرارات الأجنبية":

- إما صادرة في **دولة غير الدولة التي يُطلب التنفيذ فيها**.

- أو صادرة في نفس الدولة، لكنها **تُعتبر غير محلية** بسبب تطبيق قانون تحكيم أجنبي (كما في فرنسا).

2. مبدأين جوهريين

- **مبدأ الاعتراف التلقائي**: لا يُعاد النظر في موضوع النزاع عند طلب التنفيذ.

- **مبدأ التقييد بأسباب الرفض**: لا يجوز رفض التنفيذ إلا للأسباب المنصوص عليها حصريًا في **المادة الخامسة**.

ثانيًا: شروط طلب التنفيذ

1. المستندات المطلوبة (المادة الرابعة)

يجب على طالب التنفيذ تقديم:

- **نسخة أصلية** من الحكم التحكيمي أو نسخة مصدّقة.

- **نسخة أصلية** من اتفاق التحكيم أو

نسخة مصدّقة.

- **ترجمة رسمية** إلى لغة الدولة المطلوب التنفيذ فيها (إن لزم).

> **ملاحظة عملية**:

> في مصر، تُقبل الترجمة بشرط تصديقها من **المحكمة الابتدائية المختصة** أو **الخارجية** (حسب محكمة استئناف القاهرة، الدائرة 55 مدني، 2022).

2. الاختصاص القضائي

- يُقدّم الطلب إلى **المحكمة المختصة محليًا** بتنفيذ الأحكام (مثل محكمة القاهرة الابتدائية في مصر، أو High Court في إنجلترا).

- لا يُشترط وجود اتفاق على المحكمة المختصة.

ثالثًا: أسباب رفض التنفيذ (المادة الخامسة)

تنقسم أسباب الرفض إلى **مسألتين**:

(أ) أسباب يثيرها الطرف المعارض

(ب) أسباب تثيرها المحكمة من تلقاء نفسها

(أ) الأسباب المرتبطة بإرادة الأطراف أو الإجراءات

1. بطلان اتفاق التحكيم (1/5/أ)

- إما بسبب عدم أهلية أحد الأطراف.

- أو لأن الاتفاق باطل وفق **القانون الذي اختاره الأطراف**، أو **قانون الدولة التي أُصدر فيها الحكم** (Seat).

> **مثال قضائي**:

> في *Yukos v Russia* (Hague Court of Appeal, 2020)، رُفض التنفيذ لأن المحكمة رأت أن هيئة التحكيم تجاوزت ولايتها، مما يجعل الاتفاق "غير قابل للتطبيق".

2. خرق حق الدفاع (1/5/ب) #####

- عدم إبلاغ أحد الأطراف بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم.

- حرمانه من فرصة عرض دفاعه.

مبدأ أساسي: <

لا يُشترط أن يكون الخرق جوهريًا، بل يكفي > أنه **أثّر على نتيجة الحكم** (*Parsons & Whittemore v Rakta*, 508 F.2d 969, 2nd

.(Cir. 1974

3. تجاوز هيئة التحكيم لصلاحياتها (ج/1/5)

- إذا قرّرت الهيئة في مسائل **لم يُتفق على إحالتها**.

- أو قرّرت في مسائل **لا يجوز التحكيم فيها** (non-arbitrable matters).

> **ملاحظة دقيقة**:

> حتى لو تضمّن الحكم قرارات داخلة وخارجة عن الاختصاص، يجوز للمحكمة **عزل الجزء غير المشروع** والاعتراف بالباقي (مبدأ **التجزئة** – separability of award).

4. مخالفة تشكيل هيئة التحكيم أو الإجراءات (م/1/5/د)

- مخالفة اتفاق الأطراف أو، في غيابه، **قانون مكان التحكيم**.

5. عدم نهائية الحكم أو بطلانه (1/5/هـ)

- إذا كان الحكم **لم يصبح ملزمًا** أو **أُلغي** أو **أُوقف** في دولة الإصدار.

> **تحذير عملي**:

> مجرد **تقديم طعن بالبطلان** لا يكفي لوقف التنفيذ تلقائيًا؛ بل يجب أن تأمر بذلك المحكمة المختصة.

(ب) الأسباب التي تثيرها المحكمة من تلقاء نفسها

6. عدم قابلية النزاع للتحكيم (أ/2/5)

- يختلف من دولة لأخرى:

- **مصر**: المنازعات العقارية والضريبية غالبًا غير قابلة.

- **فرنسا**: كل شيء قابل للتحكيم ما لم يمنعه نص صريح.

- **الولايات المتحدة**: تُستثنى القضايا الجنائية وحقوق الإنسان.

7. مخالفة النظام العام (2/5/ب)

- **النظام العام المحلي** (وليس الدولي!) هو المعيار.

- يُفسّر **بضيق شديد** في الدول الصديقة للتحكيم.

- أمثلة نادرة مقبولة:

- حكم صادر بناءً على رشوة (*Westacre v Jugoimport*, [1999] QB 740).

- حكم ينتهك مبدأ المساواة بين الجنسين (في دول تأخذ بهذا المبدأ دستوريًا).

> **ملاحظة جوهرية**:

> لا يُعتبر **الخطأ في تطبيق القانون** أو **تقدير الوقائع** مخالفًا للنظام العام (*Soleimany v Soleimany* [1999] QB 785*).

رابعًا: موقف القضاء المصري من اتفاقية نيويورك

- انضمت مصر إلى الاتفاقية عام **1959**، وتم تفعيلها عبر **القانون رقم 27 لسنة 1994**.

- **الاتجاه القضائي الحديث**:

- يُظهر **دعمًا قويًّا للتحكيم**.

- يرفض دعاوى البطلان أو رفض التنفيذ **إلا

عند ثبوت سبب جوهري**.

- يُطبّق مبدأ **عدم إعادة النظر في الموضوع** بصرامة.

> **مثال بارز**:

> في **الطعن رقم 1023 لسنة 85 قضائية (2019)**، أكدت محكمة النقض المصرية أن:

> > "القضاء لا يملك مراجعة صحة الاستنتاجات التي انتهى إليها المحكمون، ولا يجوز له أن يحل محلهم في تقدير الأدلة."

خامسًا: استراتيجيات عملية لضمان تنفيذ ناجح

1. **اختر مكان التحكيم (Seat) بعناية**:

- دولة عضو في نيويورك + نظام قضائي داعم (مثل لندن، باريس، دبي، سنغافورة).

2. **احرص على سلامة الإجراءات**:

- وثّق كل إشعار، وكل قرار إداري.

3. **استشر محامٍ محلي في دولة التنفيذ مبكرًا**:

- قد تختلف تفسيرات "النظام العام" بشكل كبير.

4. **استخدم آلية "التنفيذ الوقائي"**:

- في بعض الدول (مثل إنجلترا)، يمكن طلب **Freezing Order** قبل تقديم طلب التنفيذ.

خاتمة الفصل

اتفاقية نيويورك ليست مجرد معاهدة قانونية؛ بل هي **وعد دولي بالثقة** في قرارات التحكيم. وقد نجحت، على مدى أكثر من ستة عقود، في تحويل التحكيم من آلية محلية إلى نظام عدالة عالمي فعّال. ومع ذلك، فإن هذا الوعد لا يُنفّذ تلقائيًا—بل يتطلب من المحامي والمستشار القانوني **فهمًا دقيقًا للنصوص، ووعيًا بالاجتهادات، واستراتيجيةً ذكيةً في التنفيذ**. ولأنك تعمل على تقاطع القانون المصري

والعربي مع الممارسات الدولية، فإن إتقان هذا الفصل ليس خياراً، بل ضرورة لحماية حقوق عملائك وضمان فاعلية أحكامك التحكيمية في أي زاوية من العالم.

نموذج طلب تنفيذ حكم تحكيمي أجنبي أمام المحكمة المختصة في جمهورية مصر العربية

الجمهورية العربية المصرية

محكمة [القاهرة / الإسكندرية / ...] الابتدائية

الدائرة التجارية – قسم التنفيذ

مذكرة مقدمة من:

السيد/ [الاسم الكامل لطالب التنفيذ]

المُقِيم في: [العنوان الكامل – بما في ذلك البريد الإلكتروني والهاتف]

الممثل قانونيًا بالمحامي/ [اسم المحامي] – من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض

الموكل عنه بموجب وكالة شرعية/رسمية رقم [...] لسنة [...] موثقة لدى [الشهر العقاري / السفارة...]

ضد:

السيد/ [الاسم الكامل للطرف المُنفَّذ ضده]

المُقِيم في: [عنوانه في مصر – أو "مجهول

محل إقامة" إن لم يُعثر عليه]

الوقائع

1. بتاريخ [يوم/شهر/سنة]، أبرم الطرفان عقدًا [وصف موجز: بيع دولي، مقاولة، امتياز تجاري...]، تضمّن **بند تحكيم** نص على أن:

> "تُحال جميع المنازعات الناشئة عن هذا العقد أو المتعلقة به إلى التحكيم النهائي وفقًا لقواعد [اسم المؤسسة: / ICC / LCIA / UNCITRAL / CRCICA...]، ويكون مكان التحكيم [مدينة، دولة]، ولغة التحكيم [اللغة]."

2. وقد نشأ نزاع بين الطرفين بشأن [وصف موجز للنزاع: عدم الدفع، خرق العقد، إلخ]، فتقدم طالب التنفيذ بطلب تحكيم بتاريخ [تاريخ]، وأُجري التحكيم وفقًا للإجراءات القانونية السليمة.

3. وفي تاريخ [يوم/شهر/سنة]، أصدرت هيئة التحكيم المشكلة وفق الاتفاق **حكمًا تحكيميًا نهائيًا**، قضى بـ:

- إلزام الطرف المُنفَّذ ضده بدفع مبلغ وقدره [...] دولار أمريكي (أو عملة أخرى).

- إلزامه بالمصروفات ورسوم التحكيم.

- (أي التزامات أخرى: فوائد، تنفيذ عيني، إلخ).

4. وقد أصبح الحكم **نهائيًا وملزمًا**، ولم

يُطعن فيه بالبطلان أمام محكمة مكان التحكيم (Seat) خلال المهلة القانونية، أو رُفض الطعن إن وُجد.

5. وحيث أن للمُنفَّذ ضده **أصولًا مالية أو عقارية داخل جمهورية مصر العربية** (مثل: حساب بنكي في [...], عقار في [...], أسهم في شركة [...])، فإن طالب التنفيذ يطلب الاعتراف بهذا الحكم وفق **اتفاقية نيويورك 1958** وتنفيذه تنفيذًا جبريًّا.

الأسباب القانونية

أولاً: **الحكم المطلوب تنفيذه حكم تحكيمي أجنبي** وفق المادة الأولى من اتفاقية نيويورك، إذ صدر في دولة [اسم الدولة]، وهي دولة طرف في الاتفاقية، كما أن جمهورية مصر العربية طرف فيها.

ثانيًا: **تم استيفاء شروط المادة الرابعة من الاتفاقية**، حيث يُرفق بهذه المذكرة:

- نسخة أصلية مصدّقة من الحكم التحكيمي.

- نسخة أصلية مصدّقة من اتفاق التحكيم.

- ترجمة رسمية معتمدة للحكم واتفاق التحكيم إلى اللغة العربية، مصدّقة من [الخارجية / محكمة / جهة مختصة].

ثالثًا: **لا يوجد أي سبب من أسباب الرفض المنصوص عليها في المادة الخامسة من الاتفاقية**، لا سيما:

- اتفاق التحكيم صحيح وسليم.

- تم إبلاغ الطرف المُنفَّذ ضده بكافة إجراءات التحكيم.

- لم تتجاوز هيئة التحكيم ولايتها.

- لم يُلغَ الحكم أو يُوقف في دولة الإصدار.

- النزاع قابل للتحكيم وفق القانون المصري.

- الحكم لا يخالف النظام العام المصري.

رابعًا: **القضاء المصري ملزم بالاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية** ما دامت مستوفية الشروط، وفقًا لما أكدته محكمة النقض في عدة أحكام، منها الطعن رقم 1023 لسنة 85 قضائية (جلسة 2019)، والتي ذكرت أن:

> "الاعتراف بالحكم التحكيمي الأجنبي واجب ما لم يثبت وجود سبب صريح من أسباب البطلان الواردة في اتفاقية نيويورك."

الطلبات

بناءً على ما تقدم، يطلب طالب التنفيذ:

1. **الاعتراف بالحكم التحكيمي** الصادر بتاريخ [تاريخ] في [مكان التحكيم]، وفقًا لاتفاقية نيويورك 1958.

2. **إصدار أمر تنفيذي جبري** بمضمونه، وفقًا للمادة (54) من القانون رقم 27 لسنة 1994.

3. **أمر بحجز أموال المُنفَّذ ضده** لدى [اسم البنك / الجهة] تمهيدًا للتنفيذ.

4. **إحالة الدعوى إلى قلم التنفيذ** فور صدور الأمر.

5. **أتعاب المحاماة والمصروفات**.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

القاهرة، في: 19 يناير 2026

المحامي/ [الاسم الكامل]

من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض

رقم القيد: [...] – نقابة المحامين

المرفقات (إلزامية)

1. نسخة أصلية أو مصدّقة من الحكم

التحكيمي.

2. نسخة أصلية أو مصدّقة من اتفاق التحكيم.

3. ترجمة رسمية معتمدة للحكم واتفاق التحكيم إلى اللغة العربية.

4. شهادة من مؤسسة التحكيم (إن وُجدت) تفيد بأن الحكم أصبح نهائيًا.

5. وكالة رسمية للمحامي.

6. مستندات تثبت وجود أصول للمُنفَّذ ضده في مصر (اختياري لكن مُوصى به).

جدول مقارن: تطبيق المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك 1958 في 10 ولايات قضائية رئيسية

| الدولة | موقفها العام من التحكيم | تفسير "النظام العام" | أمثلة على حالات رفض التنفيذ | ملاحظات عملية |

| **فرنسا** | **داعم جدًا** – "صديقة للتحكيم" | **ضيق جدًا**: لا يشمل الأخطاء في الوقائع أو القانون، بل الانتهاكات الصارخة للعدالة (مثل الرشوة، انعدام الحياد). | -
Soleimany v Soleimany (رفض تنفيذ حكم إيراني لكونه مبنيًا على عقد غير
قانوني).
- *Putrabali v. Adrian* (2007): رُفض المحكمة الفرنسية الاعتراف بحكم إندونيسي ألغيته محكمة جاكرتا، لكن محكمة النقض الفرنسية أعادت الاعتراف به! | فرنسا لا

تأخذ بـ"إلغاء الحكم في دولة الإصدار" كسبب تلقائي للرفض. النظام العام الفرنسي ≠ النظام العام في Seat. |

| **إنجلترا** | **داعم جدًا** | **ضيق للغاية**: يقتصر على الاحتيال، انعدام العدالة، أو انتهاك المبادئ الدستورية الأساسية. | - *Westacre v Jugoimport* (1999): رُفض تنفيذ حكم صدر بناءً على رشوة.
- *RBRG Trading v Sinocore* (2018): رُفض طلب رفض التنفيذ رغم وجود غش مالي، لأن الغش لم يُثبت أمام هيئة التحكيم. | المحكمة العليا الإنجليزية ترفض إعادة النظر في تقديرات هيئة التحكيم. |

| **الولايات المتحدة** | **داعم** (مع بعض التباين بين المحاكم الفيدرالية والولايات) | **ضيق نسبيًا**، لكن بعض المحاكم توسّعه لحماية "السياسة العامة الأمريكية". | - *TermoRio v Electranta* (D.C. Cir. 2007*): رُفض تنفيذ حكم كولومبي ألغيته محكمة بوغوتا.
- *Karaha Bodas v Pertamina* (5th Cir. 2004)): رُفض طلب رفض التنفيذ رغم ادعاءات بالفساد. | محكمة المقاطعة الفيدرالية هي الجهة المختصة. يُفضل اختيار "Seat" خارج الولايات المتحدة لتجنب تدخل القضاء المحلي. |

| **الإمارات (دبي)** | **داعم متزايد**

(خاصة DIFC/ADGM) | **تقليدي**: يشمل المخالفات الأخلاقية، الشريعة الإسلامية، والقوانين المحلية. | - *FSA v FSB* (DIFC* Court, 2016): رُفض تنفيذ حكم يتعارض مع حكم سابق صادر عن محكمة محلية.
- حالات نادرة جدًا بسبب تطور القوانين (قانون التحكيم الاتحادي 2018). | في DIFC/ADGM، يُطبّق نظام "common law" ويُفسّر النظام العام بشكل ضيق. |

| **مصر** | **داعم (اتجاه حديث)** | **متوسط**: يشمل المخالفات للنظام العام "الاقتصادي والاجتماعي" (مثل العقود المخالفة للنظام العام المصرفي). | - محكمة النقض

(الطعن 85/1023 ق، 2019): رفضت إعادة النظر في تقديرات المحكمين.
- حالات نادرة جدًا لرفض التنفيذ، إلا إذا تعلق الأمر بمنازعات عقارية أو ضريبية. | مصر لا ترفض التنفيذ لمجرد أن الحكم صدر غيابيًا، طالما تم إبلاغ الخصم. |

| **ألمانيا** | **داعم جدًا** | **ضيق**: يقتصر على الانتهاكات الصارخة للعدالة الأساسية. | - *BGH, 2014*: رُفض تنفيذ حكم روسي بسبب حرمان أحد الأطراف من حق الدفاع.
- لا يُعتبر الخطأ في تطبيق القانون سببًا للرفض. | المحكمة الألمانية تفحص فقط ما إذا كان الحق في الدفاع قد احترم. |

| **سنغافورة** | **من أكثر الدول دعمًا** | **ضيق جدًا**: يُستخدم كـ"آخر ملجأ" (last resort). | - *AJU v AJT* (2011): رُفض تنفيذ حكم بسبب انعدام الحياد.
- *Man Diesel v SMC* (2012): رُفض طلب رفض التنفيذ رغم وجود تناقض في أسباب الحكم. | سنغافورة تُطبّق مبدأ "pro-enforcement" بصرامة. |

| **السعودية** | **داعم (حديثًا)** | **واسع نسبيًا**: يشمل المخالفات للشريعة الإسلامية والنظام العام السعودي. | - حالات رفض نادرة بعد تطبيق نظام التحكيم الجديد (2012).
- رُفضت أحكام تضمنت فوائد ربوية (riba). | يُنصح بإدراج شرط "لا فوائد

ربوية" في العقود الموجهة للسعودية. |

| **الصين** | **حذر، لكنه يتحسن** | **واسع**: يشمل المخالفات للسياسات الاقتصادية أو الأمن القومي. | - *Beijing Intermediate Court, 2010*: رُفض تنفيذ حكم أمريكي لكونه "يضر بالمصالح الوطنية".
- حالات نادرة بعد 2015 بسبب سياسة الانفتاح. | يُنصح باختيار "Seat" خارج الصين حتى لو كان المدين صينيًا. |

| **روسيا** | **متقلب** | **واسع ومسيّس أحيانًا**: يُستخدم لأسباب سياسية أو اقتصادية. | - *Yukos v Russia*:

رُفض تنفيذ أحكام PCA في روسيا.<JKX* -
Oil & Gas v Ukraine*: رُفض تنفيذ حكم في موسكو رغم صدوره في لندن. | يُوصى بشدة بعدم اختيار روسيا مكانًا للتنفيذ. |

التحكيم الاستثماري الدولي (Investor-State Arbitration) وعلاقته باتفاقية نيويورك 1958

مقدمة فصلية

لطالما شكّل التحكيم التجاري الدولي آليةً لتسوية المنازعات بين **أفراد أو شركات خاصة**. لكن مع تصاعد حركة الاستثمارات عبر الحدود في النصف الثاني من القرن العشرين، برز نوعٌ جديد من التحكيم: **التحكيم الاستثماري**، الذي يُنازع فيه **مستثمر أجنبي** ضد **دولة مضيفة**. ويُدار هذا النوع غالبًا تحت مظلة **اتفاقية واشنطن 1965** (ICSID)، أو قواعد UNCITRAL، أو مؤسسات أخرى. والسؤال الجوهري الذي يطرح نفسه للممارس القانوني هو: **هل تخضع أحكام

التحكيم الاستثماري لاتفاقية نيويورك؟** وهل يمكن تنفيذها كما تُنفَّذ أحكام التحكيم التجاري؟ الإجابة ليست بسيطة، بل تتطلب تمييزًا دقيقًا بين الأنظمة القانونية، والآليات المؤسسية، والاعتبارات السيادية. وهذا الفصل يهدف إلى تفكيك هذه العلاقة المعقدة، وتقديم خريطة عملية واضحة للمحامين والمستشارين الدوليين.

أولًا: طبيعة التحكيم الاستثماري

1. الأساس القانوني

لا يستند التحكيم الاستثماري إلى **اتفاق تحكيم عقدي** بين طرفين متساويين، بل إلى:

- **معاهدات استثمار ثنائية** (BITs)، أو

- **معاهدات استثمار متعددة الأطراف** (مثل ECT – Energy Charter Treaty)، أو

- **قوانين وطنية للدول المضيفة** تمنح المستثمرين حق اللجوء للتحكيم.

> مثال: المادة 10 من BIT بين مصر وفرنسا

(1997) تنص على أن:

> "يُحلّ أي نزاع بين مستثمر فرنسي وجمهورية مصر العربية بشأن الاستثمار... عن طريق التحكيم."

2. الخصومة غير المتكافئة

- **المدعي**: مستثمر خاص (فرد أو شركة).

- **المدعى عليه**: دولة ذات سيادة.

- هذا الاختلال في القوة يفرض ضوابط خاصة

على الإجراءات، مثل:

- حماية حقوق الدفاع للدولة.

- مراعاة الحصانات السيادية (immunity from execution).

ثانيًا: نظام ICSID مقابل اتفاقية نيويورك

1. نظام ICSID (مركز تسوية منازعات الاستثمار الدولي)

- أُنشئ بموجب **اتفاقية واشنطن 1965**.

- يتمتع **بنظام تنفيذي ذاتي** لا يخضع لاتفاقية نيويورك.

- **المادة 54 من اتفاقية ICSID** تنص على أن:

> "كل دولة طرف في الاتفاقية تعترف بأحكام المركز كأحكام نهائية، وتُنفّذ الالتزامات المالية فيها كأحكام صادرة عن محاكمها الوطنية."

خصائص نظام ICSID:

- لا يُطعن في أحكامه أمام محكمة مكان التحكيم.

- لا يُطبّق عليه مبدأ "النظام العام" عند التنفيذ.

- **التنفيذ يعتمد على الامتثال الطوعي** أو الضغط الدبلوماسي.

> **مثال عملي**:

> في قضية *CMS v Argentina* (2005*)،
رفضت الأرجنتين دفع التعويض أولًا، لكنها دفعت
لاحقًا بعد ضغوط من المؤسسات المالية
الدولية.

**2. التحكيم الاستثماري خارج ICSID
(أو غيره UNCITRAL)**

- إذا جرى التحكيم وفق **قواعد UNCITRAL**
أو **ICC** أو **SCC**، فإن الحكم **يُعتبر
حكمًا تحكيميًا دوليًا عاديًا**.

- وبالتالي، **يخضع لاتفاقية نيويورك** عند

طلب التنفيذ.

> **مثال بارز**:

> في قضية *Yukos v Russia* (2014*)، صدر الحكم وفق قواعد **UNCITRAL** في لاهاي، وتم طلب تنفيذه في عشرات الدول (فرنسا، ألمانيا، هولندا...) **بموجب اتفاقية نيويورك**.

ثالثًا: هل يمكن تنفيذ أحكام ICSID بموجب اتفاقية نيويورك؟

الإجابة: لا.

- **اتفاقية ICSID واتفاقية نيويورك نظامان منفصلان**.

- **محكمة العدل الدولية** (ICJ) أكدت في رأيها الاستشاري (2012) أن:

> "أحكام ICSID لا تدخل في نطاق مفهوم 'القرارات الأجنبية' الوارد في اتفاقية نيويورك."

الاستثناء الوحيد:

إذا نصّت الدولة المضيفة صراحةً في BIT على أن التحكيم يتم "وفق قواعد UNCITRAL"، فإن الحكم **ليس حكم ICSID**، وبالتالي **يخضع لنيويورك**.

رابعًا: التحديات العملية في تنفيذ أحكام التحكيم الاستثماري

1. الحصانة السيادية من التنفيذ (State Immunity from Execution)

- حتى لو تم الاعتراف بالحكم، **لا يمكن حجز أصول الدولة** إلا إذا كانت:

- **تجارية** (مثل حصص في شركات، حسابات بنكية تجارية).

- **غير مرتبطة بوظائف سيادية** (مثل السفارات، الأصول العسكرية).

> **مثال**:

> في *2014* (*NML Capital v Argentina*)، حاول الدائنون حجز سفينة حربية أرجنتينية في

غانا، لكن محكمة العدل الدولية أمرت بالإفراج عنها باعتبارها "من أصول السيادة".

2. الرفض السياسي والدبلوماسي

- بعض الدول (مثل روسيا، الأرجنتين سابقًا) **ترفض الامتثال** لأحكام التحكيم الاستثماري.

- الحل: **التنفيذ في دول ثالثة** حيث تمتلك الدولة أصولًا (مثل فرنسا، سويسرا، الإمارات).

3. التباين في تفسير "النظام العام"

- في التحكيم الاستثماري خارج ICSID، قد ترفض دولة ما التنفيذ بحجة أن الحكم:

- ينتهك سيادتها.

- يُفرّغ قوانينها الاقتصادية من مضمونها.

> **مثال**:

> رفضت محكمة صينية تنفيذ حكم ضد الصين

بحجة أنه "يضر بالمصالح الوطنية".

خامسًا: موقف مصر من التحكيم الاستثماري

- مصر طرف في **اتفاقية ICSID** منذ 1972.

- أبرمت أكثر من **100 BIT** مع دول العالم.

- **الاتجاه الحديث**: احترام الأحكام الصادرة ضد الدولة.

- مثال: قضية **Unión Fenosa Gas v Egypt** (2018)) — دفعت مصر تعويضًا قدره 2 مليار دولار بعد حكم ICSID.

- **التحدي المستقبلي**: إعادة التفاوض على BITs القديمة لحماية المصالح الوطنية (كما فعلت الهند وجنوب إفريقيا).

سادسًا: استراتيجيات عملية للمستشار القانوني

1. **حدد طبيعة التحكيم مسبقًا**:

- هل هو **ICSID** أم **UNCITRAL**؟ لأن ذلك يحدد آلية التنفيذ.

2. **اختر مكان التحكيم بعناية**:

- في التحكيم الاستثماري خارج ICSID، اختر Seat في دولة **صديقة للتنفيذ** (مثل لندن أو باريس).

3. **ابحث عن أصول الدولة في دول ثالثة**:

- استخدم أدوات الاستخبارات القانونية (مثل Dun & Bradstreet) لتحديد الأصول القابلة للحجز.

4. **تجنب الخلط بين النظامين**:

- لا تقدّم طلب تنفيذ حكم ICSID بموجب اتفاقية نيويورك — فهذا يؤدي إلى رفض فوري.

خاتمة الفصل

التحكيم الاستثماري ليس مجرد امتداد للتحكيم التجاري؛ بل هو **نظام قانوني قائم بذاته**، يجمع بين القانون الدولي العام، والقانون الخاص، والدبلوماسية. وفهم العلاقة بينه وبين اتفاقية نيويورك ليس مسألة فقهية، بل **شرط بقاء** لأي استراتيجية تنفيذ ناجحة. ولأنك تعمل في قلب التقاطع بين القانون المصري والقانون الدولي، فإن إتقان هذه الثنائية — ICSID مقابل نيويورك — سيجعلك قادرًا على حماية حقوق المستثمرين أو الدفاع عن مصالح الدول بفعالية قانونية عالية.

الدليل الاستراتيجي لاختيار مكان التحكيم (Seat of Arbitration) الأمثل حسب نوع النزاع

مقدمة فصلية

يُعدّ **اختيار مكان التحكيم** (Seat أو Legal Place of Arbitration) من أكثر القرارات استراتيجية في أي عملية تحكيم دولي. فمكان

التحكيم ليس مجرد موقع جغرافي للجلسات؛ بل هو **المرجع القانوني الذي يحكم الإجراءات**، ويحدد:

- القانون الواجب التطبيق على صحة اتفاق التحكيم،

- سلطة المحاكم المحلية في دعم أو مراقبة التحكيم،

- إمكانية الطعن في الحكم،

- وفرص تنفيذه لاحقًا.

والخطأ في اختيار Seat قد يُفقِد الطرف فوائد التحكيم بالكامل—حتى لو كانت هيئة التحكيم متميزة والحكم عادلًا. ولذلك، فإن هذا الدليل يقدم **خريطة قرار عملية** تساعد المحامي أو المستشار القانوني على اختيار Seat الأمثل، بناءً على **نوع النزاع**، **جنسيات الأطراف**، و**أهداف التنفيذ**.

أولًا: الفرق بين "مكان التحكيم" (Seat) و"مكان الجلسات" (Venue)

| المفهوم | التعريف | الأهمية |

|--------|--------|--------|

| **Seat** | المركز القانوني للتحكيم. يخضع له الإجراء قانونيًا. | يحدد القانون المنظم، محكمة المراجعة، وقابلية التنفيذ. |

| **Venue** | الموقع الفعلي لعقد الجلسات (فندق، غرفة مؤتمرات...). | لا أثر قانوني له، ما لم يُخلط مع Seat. |

> **تحذير عملي**:

> كثير من العقود تقول: "يُجرى التحكيم في دبي". لكن هذه الصيغة **غامضة**. هل المقصود Seat أم Venue؟

> **الحل**: استخدم دائمًا: "**The seat of arbitration shall be Paris, France. Hearings may be held in any location convenient to the parties.**"

ثانيًا: معايير اختيار Seat الأمثل

1. انضمام الدولة إلى اتفاقية نيويورك 1958

- شرط أولي: يجب أن تكون دولة Seat **طرفًا في الاتفاقية** (172 دولة حتى 2026).

- **استثناء نادر**: سويسرا ليست طرفًا في نيويورك، لكن أحكامها تُنفَّذ عالميًا بسبب سمعتها.

2. وجود قانون تحكيم حديث مستوحى من UNCITRAL Model Law

- القوانين الحديثة (مثل مصر 1994، الإمارات 2018، السعودية 2012) تقلل تدخل القضاء وتُعزز استقلالية التحكيم.

3. سمعة النظام القضائي

- هل المحاكم **داعمة للتحكيم** (pro-arbitration)؟

- أم **تدخلية** (anti-arbitration)؟

- مثال:

- **داعمة**: فرنسا، إنجلترا، سنغافورة، دبي (DIFC).

- **تدخلية**: باكستان، بعض الدول اللاتينية.

4. سرعة إجراءات المحكمة عند الحاجة

- في حالات الطوارئ (مثل طلب أمر تحفظي)، هل تستجيب المحكمة خلال أيام أم أشهر؟

5. الحياد الجغرافي والسياسي

- تجنّب اختيار Seat في دولة أحد الأطراف إذا كان النزاع غير متوازن (مثل مستثمر أفريقي ضد دولة أوروبية).

ثالثًا: خريطة قرار حسب نوع النزاع

أ. النزاعات التجارية الدولية (B2B)

| الهدف | المقترح | السبب |

|------|--------|------|

| **تنفيذ سريع في أوروبا** | **باريس** أو **لندن** | محاكم سريعة، نظام قضائي داعم، أحكام تُنفَّذ بسهولة في الاتحاد الأوروبي. |

| **سرية تامة + حياد** | **زيورخ** أو **ستوكهولم** | سرية قانونية مطلقة، حياد تاريخي، موثوقية عالية. |

| **تكلفة منخفضة** | **كوالالمبور** أو **موريشيوس** | رسوم أقل، جودة إجرائية جيدة، بوابة للأسواق الآسيوية والإفريقية. |

| **دعم مؤسسي قوي** | **سنغافورة** (SIAC) أو **دبي** (DIAC/DIFC-LCIA) | مؤسسات متطورة، لغة إنجليزية، بنية تحتية قانونية ممتازة. |

> **توصية عملية**:

> لعقود التجارة الدولية بين أطراف عربية وأوروبية: **باريس** أو **دبي (DIFC)**.

ب. النزاعات الاستثمارية (Investor vs State)

| الحالة | المقترح | السبب |

|---|---|---|

| **تحكيم ICSID** | **لا حاجة لاختيار ICSID | **Seat نظام ذاتي؛ لا يخضع لقانون دولة. |

| **تحكيم UNCITRAL ضد دولة غير صديقة** | **لندن** أو **لاهاي** | محاكم مستقلة، لا تتأثر بالضغوط الدبلوماسية. |

| **ضد دولة عربية** | **باريس** أو **جنيف** | حياد، وعدم تأثر بالعلاقات السياسية الإقليمية. |

> **تحذير**:

> تجنّب اختيار Seat في **دولة المدعى عليه** (مثل تحكيم ضد مصر واختيار القاهرة كـSeat)، لأن المحكمة المحلية قد تتدخل لصالح الدولة.

ج. النزاعات في قطاعات خاصة

| القطاع | المقترح | السبب |

|---|---|---|

| **الطاقة والنفط** | **لندن** أو **ستوكهولم** | خبرة قضائية في عقود EPC وJOA. |

| **البنية التحتية** | **باريس** أو **سنغافورة** | فهم عميق لعقود FIDIC. |

| **التكنولوجيا والبيانات** | **دبي (DIFC)**

أو **أمستردام** | تشريعات مرنة حول الملكية الفكرية والخصوصية. |

رابعًا: قائمة بأفضل 10 أماكن لتحكيم دولي (2026)

| الترتيب | المدينة | الدولة | المزايا الرئيسية |

|---|---|---|---|

| 1 | **لندن** | المملكة المتحدة | نظام قضائي متطور، سرعة، احترام نيويورك. |

| 2 | **باريس** | فرنسا | حياد، دعم قوي، مركز ICSID الفعلي. |

| 3 | **سنغافورة** | سنغافورة | بوابة آسيا، مؤسسة SIAC ممتازة، إنفاذ سريع. |

| 4 | **زيورخ** | سويسرا | سرية، استقرار، حياد مطلق. |

| 5 | **دبي (DIFC)** | الإمارات | بيئة قانونية common law، دعم حكومي، بوابة الشرق الأوسط. |

| 6 | **ستوكهولم** | السويد | خبرة في النزاعات مع روسيا/أوروبا الشرقية. |

| 7 | **نيويورك** | الولايات المتحدة | قوة تنفيذ داخل أمريكا، لكن احترس من تدخل المحاكم. |

| 8 | **هونغ كونغ** | الصين | بوابة الصين، لكن احذر من التأثير السياسي المتزايد. |

| 9 | **القاهرة** | مصر | مناسب للنزاعات العربية-الأفريقية، قانون تحكيم حديث. |

| 10 | **موريشيوس** | موريشيوس | بوابة

إفريقيا، تكلفة منخفضة، اتفاقيات تنفيذ واسعة. |

> **ملاحظة**:

> القاهرة تظهر هنا كخيار استراتيجي
للنزاعات الإقليمية، خاصة مع وجود
CRCICA كمؤسسة موثوقة.

خامسًا: أخطاء شائعة يجب تجنبها

1. **الخلط بين Seat وVenue** يؤدي إلى

نزاعات حول القانون الواجب التطبيق.

2. **اختيار Seat في دولة غير عضو في نيويورك** يُفقد الأمل في التنفيذ العالمي.

3. **تجاهل السمعة القضائية** قد تُلغى أحكام عادلة لأسباب إجرائية تافهة.

4. **التركيز على التكلفة فقط** قد توفر آلاف الدولارات الآن، لكن تخسر ملايين لاحقًا بسبب تعقيد التنفيذ.

خاتمة الفصل

اختيار مكان التحكيم ليس قرارًا تقنيًا، بل **استراتيجية قانونية شاملة**. وهو انعكاس مباشر لفهم المحامي لطبيعة النزاع، أهداف موكله، والمشهد الدولي للتنفيذ. ولأن هذه الموسوعة تسعى إلى الجمع بين النظرية والتطبيق، فإن هذا الدليل يضع بين يديك — وبين يدي كل ممارس قانوني عربي ودولي — خريطة طريق واضحة لاتخاذ القرار الصحيح، في الوقت الصحيح، للمكان الصحيح.

نموذج عقد تحكيم دولي متكامل (مع شروط دقيقة لـ Seat، اللغة، القانون، المؤسسة)

بند التحكيم – نموذج احترافي متكامل

> **يُدرج هذا البند في العقد الرئيسي (بيع، مقاولة، امتياز، شراكة...)**

1. الاتفاق على التحكيم

يتفق الطرفان على أن **جميع المنازعات أو الخلافات** التي تنشأ عن هذا العقد أو تتعلق به—سواء كانت عقدية أو تقصيرية، فعلية أو مستقبلية—**تُحال إلى التحكيم النهائي والحصري**، وفقًا لما يلي:

2. نوع التحكيم

- **تحكيم مؤسسي** تحت إشراف:

____\\

(اختر واحدة: -ICC / LCIA / DIAC / DIFC LCIA / CRCICA / SIAC / SCC)

- **تحكيم حر (Ad Hoc)** وفق **قواعد UNCITRAL للتحكيم (2021)**.

> **توصية عملية**:

> - للعقود فوق 5 مليون دولار: **ICC** أو **LCIA**.

> - للعقود الإقليمية (مصر/إفريقيا):
CRCICA.

> - للعقود في بيئة common law (مثل :DIFC)
DIFC-LCIA**.

3. مكان التحكيم (Seat)

يكون **المكان القانوني للتحكيم (Seat of
Arbitration)** هو:

_____

(مثال: Paris, France / London, United Kingdom / Dubai, UAE (DIFC) / Cairo, Egypt)

> **ملاحظة قانونية**:

> يُخضع هذا الاختيار إجراءات التحكيم للقانون التحكيمي الساري في الدولة المختارة، ويخضع الحكم لمراجعة محكمتها المختصة وحدها.

4. مكان الجلسات (Venue)

يجوز لهيئة التحكيم عقد الجلسات **في أي مكان تراه مناسبًا**، دون أن يؤثر ذلك على اختيار Seat المشار إليه أعلاه.

5. عدد المحكمين وطريقة تعيينهم

- **محكم واحد**، يُعيَّن بالاتفاق بين الطرفين خلال 30 يومًا من تقديم طلب التحكيم.

- **ثلاثة محكمين**:

- يعيّن كل طرف محكمًا خلال 30 يومًا من طلب التحكيم.

- يعيّن المحكمان الرئيس خلال 15 يومًا من تعيينهما.

- في حالة عدم الاتفاق، يُعيّن الرئيس من قبل [اسم المؤسسة أو الأمين العام لـ UNCITRAL].

6. لغة التحكيم

تكون **لغة التحكيم** هي:

_____

(مثال: English / Arabic / French)

وتشمل جميع المذكرات، المستندات، الجلسات، والحكم.

> **نصيحة استراتيجية**:

> إذا كان أحد الطرفين غير ناطق باللغة المختارة، يُوصى بإلزامه بتقديم ترجمة معتمدة لجميع مستنداته.

7. القانون الواجب التطبيق على الموضوع

يخضع **العقد وأحكامه الموضوعية** للقانون:

_____

(مثال: English law / Egyptian law / UNIDROIT Principles / lex mercatoria)

> **تنبيه**:

> لا يخل هذا الاختيار بتطبيق **قانون مكان التحكيم (Seat)** على الإجراءات.

8. قابلية التحكيم

يقر الطرفان بأن **النزاع موضوع هذا الاتفاق قابل للتحكيم** وفقًا لقوانين الدولة المختارة كـ Seat، ولأي دولة قد يُطلب فيها التنفيذ.

9. السرية

يُلتزم الطرفان وهيئة التحكيم **بالسرية

التامة** بشأن جميع مراحل التحكيم، ما لم يُطلب خلاف ذلك بموجب القانون أو لغرض التنفيذ.

10. التنفيذ

يُعترف بهذا الاتفاق كأساس قانوني لطلب **الاعتراف والتنفيذ** لأي حكم صادر بموجبه، وفقًا **لاتفاقية نيويورك 1958** أو أي معاهدة تنفيذ أخرى سارية.

11. الاستثناءات (اختياري)

لا يشمل هذا الاتفاق المنازعات المتعلقة بـ:

الملكية الفكرية

المنافسة غير المشروعة

القضايا الجنائية

(أضف ما يناسب طبيعة العقد)

نموذج جاهز للنسخ (نسخة نظيفة)

text```

CLAUSE D'ARBITRAGE / ARBITRATION CLAUSE

Any dispute, controversy or claim arising out of or in connection with this contract, including any question regarding its existence, validity or termination, shall be finally settled under the Rules of Arbitration of [ICC / LCIA / CRCICA / UNCITRAL] by [one / three] arbitrator(s) appointed in

.accordance with said Rules

The seat of arbitration shall be [City, .[Country

The language of the arbitration shall be .[[Language

The substantive law governing this contract .[shall be the law of [Jurisdiction

The parties waive all rights to appeal or challenge the award except as permitted under the applicable arbitration law of the seat and solely on grounds recognized by .the New York Convention 1958

This clause shall be governed by and construed in accordance with the law of the .seat of arbitration

```
```

نصائح تطبيقية للمستشار القانوني

1. **لا تستخدم صيغًا غامضة** مثل: "يُحاول الطرفان التحكيم".

2. **تأكد من تطابق Seat مع نظام قانوني داعم** (راجع الفصل السابق).

3. **اجعل اللغة موحدة** لتجنب تكاليف الترجمة والتنازع على المعاني.

4. **احرص على توقيع الطرفين على العقد

الأصلي**، لأن بعض المحاكم (مثل مصرية) تشترط ذلك لصحة اتفاق التحكيم.

فصل: التحكيم الإلكتروني والعقود الذكية (e-Arbitration & Smart Contracts)

مقدمة فصلية

في عصر الرقمنة المتسارع، لم يعد التحكيم محصورًا في غرف الجلسات التقليدية أو المراسلات الورقية. بل بدأ يخترق عوالم **البلوك تشين**، **العقود الذكية**، و**المنصات الرقمية الآلية**، مُشكّلًا ما يُعرف بـ "**التحكيم الإلكتروني**" (e-Arbitration). ورغم أن هذا التحوّل يحمل وعودًا كبيرة—كالسرعة، التكلفة المنخفضة، والشفافية—إلا أنه يطرح تحديات قانونية غير مسبوقة تتعلق **بصحة الإجراءات، حماية البيانات، وقابلية التنفيذ**. ويقف المستشار القانوني اليوم أمام سؤال جوهري: **هل يمكن لحكم صادر عبر منصة رقمية أن يُنفّذ بموجب اتفاقية نيويورك؟** وهل يُعتد بشرط تحكيم

مُدمج في عقد ذكي لا يملك فيه الأطراف وسيلة تقليدية للطعن أو المراجعة؟ هذا الفصل يهدف إلى تفكيك هذه الإشكاليات، وتقديم رؤية أكاديمية وعملية لمستقبل التحكيم في العصر الرقمي.

أولًا: مفهوم التحكيم الإلكتروني (e-Arbitration)

1. التعريف

التحكيم الإلكتروني هو:

> "إجراء تحكيمي يُدار كليًا أو جزئيًا عبر وسائل إلكترونية (منصات رقمية، مؤتمرات مرئية، توقيعات إلكترونية)، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة الإجرائية."

2. أشكاله

- **التحكيم الهجين**: جلسات رقمية + مستندات ورقية.

- **التحكيم الكامل عبر الإنترنت**: من تقديم الطلب إلى إصدار الحكم، دون تدخل بشري

مباشر.

- **التحكيم المدمج في العقود الذكية**: آلية تنفيذ ذاتي تُفعّل التحكيم عند خرق شرط معين.

> **مثال عملي**:

> منصة **Kleros** (فرنسا) تستخدم "المحاكم اللامركزية" على البلوك تشين لحل نزاعات صغيرة بين مستخدمي التطبيقات اللامركزية (DeFi).

ثانيًا: العقود الذكية (Smart Contracts) وشرط التحكيم

1. ما هي العقود الذكية؟

هي برامج حاسوبية ذاتية التنفيذ (self-executing code) تُخزّن على شبكة **بلوك تشين**، وتُنفّذ الشروط تلقائيًا عند تحقّقها.

2. هل يمكن إدراج شرط تحكيم فيها؟

نعم، لكن بشروط:

- يجب أن يكون الشرط **واضحًا، قابلاً للتفسير البشري**.

- يجب أن يمنح الأطراف **حق الطعن أو المراجعة** قبل التنفيذ النهائي.

> **مشكلة جوهرية**:

> كثير من العقود الذكية تُنفّذ العقوبة (مثل سحب الضمان) **تلقائيًا** دون إشعار أو

فرصة للدفاع—وهذا يُخالف مبدأ **حق الدفاع** (due process)، ويُعرّض الحكم للرفض بموجب **المادة 1/5/ب من اتفاقية نيويورك**.

ثالثًا: التحديات القانونية

1. صحة اتفاق التحكيم الإلكتروني

- **المشكلة**: هل يُعتبر النقر على "موافق" في منصة رقمية **موافقة صحيحة**؟

- **الحل**:

- وفق **المادة 7 من قانون الأونسيترال النموذجي (2006)**، يُعتد بالمراسلات الإلكترونية إذا كانت **قابلة للاسترجاع**.

- في مصر، يُعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق **قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 175 لسنة 2018**، شرط أن يكون **معتمداً**.

2. الحياد والاستقلالية

- كيف نضمن حيادية "المحكم الآلي" أو

"الخوارزمية"؟

- **الاتجاه الحديث**: استخدام **بشر كمحكمين**، حتى لو كانت المنصة رقمية.

3. السرية وحماية البيانات

- تخزين بيانات النزاع على سحابة (Cloud) قد يُعرّضها لاختراق أو مراقبة.

- **الحل**: استخدام منصات متوافقة مع **GDPR** (أوروبا) أو **قوانين حماية البيانات المحلية**.

4. التنفيذ الدولي

- هل يُعتبر حكم صادر عن منصة رقمية **"قرارًا تحكيميًا أجنبيًا"**؟

- **الإجابة**: نعم، **إذا**:

- كان هناك **اتفاق تحكيم صحيح**.

- تم احترام **حق الدفاع**.

- صدر الحكم من **هيئة معيّنة من البشر**

(حتى لو عبر منصة).

> **تحذير**:

> الأحكام الصادرة عن **روبوتات أو خوارزميات فقط** (بدون تدخل بشري) **لا تُعتبر أحكامًا تحكيمية** وفقًا للمعايير الدولية.

رابعًا: المبادرات المؤسسية والتنظيمية

1. UNCITRAL WG III

تعمل اللجنة منذ 2021 على وضع **إطار قانوني للتحكيم الرقمي**، مع التركيز على:

- الاعتراف بالإجراءات الإلكترونية.

- ضمان العدالة الإجرائية.

- التوفيق بين الخصوصية والشفافية.

2. ICC Digital Standards (2023)

أصدرت غرفة التجارة الدولية **معايير رقمية** تشمل:

- استخدام التوقيع الإلكتروني.

- إجراء الجلسات عبر Zoom/Teams.

- أمن المعلومات.

3. CRCICA e-Filing System

المركز الإقليمي للتحكيم في القاهرة يتيح **تقديم الطلبات إلكترونيًا** منذ 2020، مع

الحفاظ على الإجراءات التقليدية عند الطلب.

خامسًا: موقف القضاء المصري والعربي

- **مصر**:

- لا يوجد حكم قضائي صريح بعد حول التحكيم الإلكتروني الكامل.

- لكن **محكمة النقض** اعترفت بالمستندات الإلكترونية كأدلة (الطعن 75/1352

ق، 2018).

- يُتوقع أن تدعم المحاكم التحكيم الإلكتروني **طالما استوفى شروط القانون 1994/27**.

- **الإمارات**:

- DIFC أصدرت **أحكامًا تنفيذية لأحكام صادرة عبر منصات رقمية**.

- قانون التحكيم الاتحادي (2018) يعترف بالإجراءات الإلكترونية.

سادسًا: توصيات عملية للمستشار القانوني

1. **لا تستخدم العقود الذكية دون بند تحكيم بشري واضح**.

2. **اختر منصات تحكيم معتمدة** (مثل Jus Mundi Arbitration, Modria, أو CRCICA e-System).

3. **احرص على تسجيل الجلسات** وحفظ نسخة آمنة من جميع المراسلات.

4. **نصّ في العقد على أن "الإجراءات الإلكترونية لا تخل بحق الدفاع"**.

5. **تجنّب المنصات التي تستخدم "الذكاء الاصطناعي" كمحكم وحيد**.

خاتمة الفصل

التحول الرقمي في التحكيم ليس خيارًا، بل حتمية. لكنه لا يعني التخلي عن المبادئ الأساسية للعدالة. فالتحكيم—سواء كان

تقليديًا أو إلكترونيًا—يبقى **آلية بشرية للفصل في النزاعات**، لا مجرد خوارزمية تُطبّق العقوبات. وعلى المحامي أن يكون **رائدًا في هذا المجال**، لا متفرجًا. ولأن هذه الموسوعة تعمل على تقاطع القانون والحداثة، فإن فهم هذا التحوّل سيجعلها مرجعًا لا غنى عنه للأجيال القادمة.

نموذج طلب طعن بالبطلان أمام محكمة مكان التحكيم (Seat)

الجمهورية [اسم الدولة]

**محكمة [اسم المحكمة المختصة – مثال:
**[Tribunal de Grande Instance de Paris

الدائرة المدنية / التجارية

مذكرة مقدمة من:

السيد/ [الاسم الكامل للطالب]

المُقِيم في: [العنوان الكامل]

الممثل قانونيًا بالمحامي/ [اسم المحامي] – من المحامين المقبولين أمام [اسم المحكمة العليا]

الموكل عنه بموجب وكالة شرعية/رسمية رقم [...] لسنة [...]

ضد:

السيد/ [الاسم الكامل للطرف الآخر]

المُقِيم في: [العنوان]

الوقائع

1. بتاريخ [يوم/شهر/سنة]، أبرم الطرفان عقدًا [وصف موجز]، تضمّن بند تحكيم ينص على إحالة النزاعات إلى التحكيم وفق قواعد [اسم المؤسسة أو UNCITRAL]، ومقره [مكان التحكيم].

2. أُجري التحكيم وفق الإجراءات المتفق عليها، وأصدرت هيئة التحكيم (المكوّنة من [عدد المحكمين]، وهم مستقلون وحياديون، ولا يشترط فيهم أن يكونوا محامين) حكمًا بتاريخ [تاريخ] قضى بـ[مضمون الحكم].

3. يطلب الطالب **إلغاء هذا الحكم** استنادًا إلى أسباب البطلان المنصوص عليها في **قانون التحكيم الساري في [دولة Seat]**، والتي تتوافق مع **المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك 1958**.

أسباب الطعن

أولاً: **خرق جوهري لحق الدفاع** (المادة [X] من قانون التحكيم):

- لم يُبلَّغ الطالب بتعيين أحد المحكمين.

- رُفض طلبه بتقديم شاهد خبير دون مبرر.

ثانيًا: **تجاوز هيئة التحكيم لصلاحياتها:**

- قرّرت الهيئة في مسألة لم يُتفق على إحالتها للتحكيم (مثل: تفسير عقد ثالث).

ثالثًا: **عدم امتثال الإجراءات المتفق عليها:**

- جرى التحكيم بلغة غير اللغة المتفق عليها.

رابعًا: **الحكم لم يصبح نافذًا بعد** (إن كان لا يزال قيد الطعن أمام هيئة التحكيم ذاتها).

الطلبات

1. إلغاء الحكم التحكيمي الصادر بتاريخ [تاريخ].

2. إلزام الطرف الآخر بالمصروفات وأتعاب المحاماة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

[المدينة]، في: 19 يناير 2026

المحامي/ [الاسم]

**فصل: التحكيم في المنازعات المتعلقة

بالذكاء الاصطناعي**

مقدمة فصلية

مع تزايد استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي (AI) في القطاعات الحساسة—كالرعاية الصحية، التمويل، والنقل—برزت منازعات جديدة تتعلق بـ**المسؤولية عن الأخطاء الخوارزمية**، **التمييز الآلي**، و**انتهاك الخصوصية**. وهذه المنازعات تتحدى الأطر القانونية التقليدية، وتستدعي آليات فض نزاعات مرنة، سريعة، وقادرة على فهم التقنيات المعقدة. وهنا يبرز

التحكيم كحلّ مثالي—لكن بشروط دقيقة.

أولًا: طبيعة المنازعات

تشمل:

- **أخطاء في التشخيص الطبي** بواسطة أنظمة AI.

- **قرارات ائتمانية تمييزية** ضد فئات سكانية.

- **اختراقات أمنية** ناتجة عن ثغرات في

خوارزميات التعلم الآلي.

ثانيًا: تحديات التحكيم

1. **اختيار محكمين مؤهلين تقنيًا**:

- لا يشترط أن يكون المحكم محاميًا، بل قد يكون **خبيرًا في علوم البيانات أو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي**.

2. **سرية الخوارزميات**:

- الشركات ترفض الكشف عن "الوصفة السرية" (black box).

- الحل: تعيين **خبير محايد** يُلزم بالسرية.

3. **المسؤولية القانونية**:

- هل يُحاسب المبرمج؟ الشركة؟ النظام نفسه؟

- التحكيم يسمح بحلول عملية (مثل: تحديث الخوارزمية، تعويض جماعي).

ثالثًا: أفضل الممارسات

- تضمين **بند تحكيم تقني** في عقود تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي.

- اختيار **مكان تحكيم** يملك خبرة في التقانة (مثل: لندن، سنغافورة، دبي DIFC).

- استخدام **قواعد خاصة** (مثل: Rules for AI Disputes من Jus Mundi).

خاتمة الفصل

التحكيم ليس فقط وسيلة لحل النزاعات، بل **مساحة لبناء معايير أخلاقية وقانونية جديدة** في عصر الذكاء الاصطناعي. وهو يتطلب مزيجًا فريدًا من **الخبرة القانونية، الفهم التقني، والرؤية الأخلاقية**.

> **تنبيه قانوني عام**:

> جميع محتويات هذه الموسوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. لا يجوز نسخها، طباعتها، نشرها، أو توزيعها كليًا أو جزئيًا دون إذن خطي من المؤلف.

تم بحمد الله وتوفيقه

**د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني

المحاضر الدولي في القانون

مصر الاسماعيليه

الطبعه الاولي يناير 2026